ورقة
متابعات

شبكات الأمان الاجتماعي بالمغرب في ضوء مشروع تعميم الحماية الاجتماعية

د. عبد الرفيع زعنون

منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA)

بناية وست هاوس 3، ش جان دارك الحمرا، بيروت، لبنان، مكاتب أوليف غروف

www.afalebanon.org

Tel : +96176386477 **Mail :** info@afalebanon.org

Facebook: @AFAlternatives **Twitter:** AFAlternatives

Youtube: AFAlternatives **Skype:** arab.forum.for.alternatives

شبكات الأمان الاجتماعي بالمغرب في ضوء مشروع تعميم الحماية الاجتماعية

د. عبد الرفيع زعنون

باحث في القانون العام والعلوم السياسية، أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بتطوان، جامعة عبد الملك السعدي

منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA): مؤسسة بحثية تأسست عام 2008 وتسعى لتكريس قيم التفكير العلمي في المجتمعات العربية، وتعمل على معالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطار التقاليد والقواعد العلمية بربط البعدين الأكاديمي والميداني.

ويعمل المنتدى على توفير مساحة لتفاعل الخبراء والنشطاء والباحثين المهتمين بقضايا الإصلاح في المنطقة العربية، تحكمها القواعد العلمية واحترام التنوع، كما يحرص على تقديم البدائل السياسة والاجتماعية الممكنة، وليس فقط المأمولة لصانع القرار وللنخب السياسية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني، في إطار احترام قيم العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان .

ومن أجل ذلك يسعى المنتدى لتنمية آليات للتفاعل مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بمجالات التغيير والإصلاح. ويرتكز المنتدى في عمله في هذه المرحلة على ثالثة محاور: تحليل السياسات والمؤسسات العامة، المراحل الانتقالية والتحول الديمقراطي، الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني.

هذه الأوراق نتاج سيمينار داخلي وتصدر بصفة غير دورية

وتعبر فقط عن رأي كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي مؤسسة شريكة

ملخص

أبانت جائحة كورونا عن هشاشة شبكات الأمان الاجتماعي بالمغرب، وأبرزت محدودية أثر التدخل العمومي في المجال الاجتماعي، الأمر الذي حتم بلورة إجابات استراتيجية شكل القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية ركيزتها الأساسية، من خلال وضع الآليات التمويلية والتدبيرية اللازمة لتعميم استفادة جميع المواطنات والمواطنين من أنظمة الحماية الاجتماعية بحلول سنة 2026. تهدف هذه الدراسة إلى تتبع خلفيات اعتماد مشروع تعميم الحماية الاجتماعية بالمغرب وشروط إسهامه في تقوية شبكات الأمان الاجتماعي، وتخلص الدراسة إلى الآفاق الواعدة التي سيفتحها تنفيذ القانون الإطار رقم 09.21 في التجسيد العملي للدولة الاجتماعية إذا ما تم إسناده بإصلاحات تشريعية ومؤسسية تروم القطع مع التدابير الظرفية، والارتقاء بحكامة تدبير السياسات الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الحماية الاجتماعية– الدعم– دولة الرعاية–شبكات الأمان– العدالة الاجتماعية

Abstract:

The Corona pandemic revealed the fragility of social safety nets in Morocco and highlighted the limited impact of public intervention in the social field, which necessitated the crystallization of strategic answers. Social protection by 2026. This study aims to trace the backgrounds of the adoption of the project to generalize social protection in Morocco and the conditions for its contribution to strengthening social safety nets. The study concludes with the promising prospects that will open the implementation of Framework Law No. 09.21 in the practical embodiment of the social state if it is supported by legislative and institutional reforms It aims to break with the situational measures, and to improve the judiciousness of the management of social policies.

Keywords :Social protection – support – the welfare state – safety nets – social justice

مقدمة

كشفت تداعيات الأزمة الصحية كوفيد19 حقيقة الوضع الاجتماعي بالمغرب، حيث لم تفلح السياسات المتخذة منذ السنوات الأولى للاستقلال في الحد من مظاهر التفاوت الاجتماعي، بل على النقيض من ذلك أصبحت الإشكالات الاجتماعية تأخذ أبعادا جديدة أكثر عمقا وامتدادا، أمام عقم المقاربات المعتمدة التي أصبحت عاجزة عن معالجة ظواهر الفقر والإقصاء، وقاصرة عن بلوغ حلم العدالة الاجتماعية، خاصة في ظل ظرفيات استثنائية غير معهودة طرحت على المحك ضرورة عقلنة السياسات الاجتماعية قصد جعلها أكثر فعالية ونجاعة، وأقدر على استهداف الفئات المستفيدة من الدعم العمومي.

لرفع هذه التحديات، عرفت منهجية وضع السياسات الاجتماعية بالمغرب تغيرا جوهريا، سواء تعلق الأمر بالمساعدة الاجتماعية عبر وضع قانون إطار عمل على تحديد الشروط التنظيمية الكفيلة بجعل البرامج الاجتماعية تستهدف الفئات المستحقة[1]، أو بالحماية الاجتماعية من خلال القانون الإطار رقم 09.21[2]، الذي حدد خارطة الطريق نحو دولة الرعاية خلال الفترة الفاصلة بين 2020–2025، عبر تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والتعويضات العائلية وتوسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد وتعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل، وهو ما سيقود نحو إصلاحات تشريعية ومؤسسية يمكن أن تدعم شبكات الأمان الاجتماعي بالمغرب.

في ضوء ذلك، يبرز التساؤل حول الدروس المستفادة من جائحة كورنا على صعيد ترتيب الأولويات الاجتماعية وتوفير الضمانات الضرورية لتحسين المؤشرات السوسيو–اقتصادية في أفق تكريس فعلي ومستدام لشبكات الأمان الاجتماعي؟ وتنبثق عن هذا السؤال المركزي عدة أسئلة فرعية تُسائل سياقات وضع القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية ورهاناته وآليات وممكنات تنزيله، وضمانات تقاطعه مع باقي التدابير الاجتماعية، وكذا طبيعة الإكراهات التي قد تحول دون تجسيد الإصلاحات الجارية، والبدائل الممكنة للرفع من فعالية التدخل العمومي الاجتماعي بالمغرب.

تفترض هذه الدراسة أن الشروط السياسية الحالية تشكل ضمانة مهمة لتنزيل القانون الإطار، في ظل المتابعة الملكية المستمرة ولوجود حكومة متجانسة جعلت الدولة الاجتماعية أساس برنامجها، إلى جانب ذلك ثمة فرضية ثانية تتوقع صعوبة تعميم الأنظمة الأربعة لمنظومة الحماية الاجتماعية في أفق 2025 بالنظر للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة، وبحكم عدم تجانس الإطار المؤسسي وغياب أية بوادر لمراجعة جذرية لحكامة تدبير السياسات الاجتماعية بالمغرب.

لمعالجة إشكالية الدراسة وفحص فرضياتها، سنخصص المحور الأول لرصد مظاهر أزمة التدخل الاجتماعي بالمغرب منذ الاستقلال إلى الآن في ضوء المؤشرات التي أفرزتها جائحة كورونا، وما ترتب عنها من تداعيات وخيمة حتمت مراجعة منظومة تدبير السياسات الاجتماعية، وفق أولويات ومقاربات جديدة تتمثل أساسا في تعميم الحماية الاجتماعية والنهوض بمنظومة الاستهداف، على أن ننتقل في المحور الثاني إلى استشراف مسار تفعيل القانون الإطار الخاص بالحماية الاجتماعية، وإبراز أهم الضمانات الضرورية لتحقيق رهاناته ولإسهامه في تجسيد الاستحقاقات الجديدة للدولة الاجتماعية.

[1] القانون رقم 72.18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات، جريدة رسمية عدد 6908 بتاريخ 13 أغسطس 2020.

[2] قانون إطار رقم 09.21 يتعلق بالحماية الاجتماعية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.30 الصادر في 9 شعبان 1442 (23 شعبان 2021)، جريدة رسمية عدد 6975–22 شعبان 1442(5 أبريل 2021).

أولا: وضعية الحماية الاجتماعية ورهاناتها في ضوء القانون الإطار رقم 09.21

لم تسهم السياسات الاجتماعية المتعاقبة بالمغرب في بناء قوي ومستدام لشبكات الأمان الاجتماعي، حيث ما طفقت تستفحل مؤشرات الإقصاء واللاحماية خاصة في ظل سياقات استثنائية، كما هو الحال مع جائحة كورونا التي كشفت بشكل ملموس عن عمق الأزمة الاجتماعية، وأبرزت الحاجة الماسة إلى إقرار حزمة جديدة من الإصلاحات الاجتماعية، وهو ما تبلور مع القانون الإطار رقم 09.21 الذي استهدف تعميم الاستفادة من خدمات الحماية الاجتماعية، عبر أربعة أنظمة أساسية تروم تعميم التغطية الصحية، وتوسيع الاستفادة من خدمات التقاعد والتعويضات العائلية والتعويض عن فقدان الشغل، مع تحديد آليات التمويل والتدبير ضمن مدى زمني محدد.

1. تطور شبكات الأمان الاجتماعي بالمغرب: المسارات والمآلات

ظلت معالجة المعضلات الاجتماعية بالمغرب حبيسة مقاربة تقليدية تعتمد على التدخلات الإحسانية والتدابير الظرفية في وضع برامج المساعدة الاجتماعية، حيث راهنت السلطات العمومية على مشاريع انتقائية وغير متناسقة في مساعيها للتخفيف من ظواهر الفقر والتهميش، مثل تدخلات الإنعاش الوطني التي أُحدِثت سنة 1957 ومؤسسة التعاون الوطني التي تشرف منذ سنة 1960 على مؤسسات الرعاية الاجتماعية، مع تكثيف برامج الدعم الاجتماعي في العقود الموالية، لكن هذه الجهود لم تفلح في الحد من التفاوتات الاجتماعية التي ستشكل حاضنة لبروز بوادر الانتفاضات الحضرية[3]. وينطبق نفس الوضع على منظومة الحماية الاجتماعية التي ظلت تتميز بالضعف والهشاشة بسبب سيادة المنظور البسماركي الذي يجعلها مقتصرة على العمال الأجراء.

لقد تميزت السياسات الاجتماعية بعدم الاستقرار ومحدودية التمويلات المرصودة لتلبية احتياجات الفئات الضعيفة، الأمر الذي جعلها عاجزة عن التقليص من الفجوة الاجتماعية، التي تعمقت بشكل كبير بسبب انسحاب الدولة من معركة التنمية الاجتماعية جراء تطبيق برنامج التقويم الهيكلي[4]، الأمر الذي فرض تبني إصلاحات جديدة لتصحيح الاختلالات الاجتماعية، في إطار استراتيجية التنمية الاجتماعية سنة 1993 التي استهدفت تقوية برامج المساعدة الاجتماعية المباشرة للساكنة الفقيرة، والتي تم الشروع في تنزيلها سنة 1996 عبر عدة تدخلات، كالبرامج الوطنية الموجهة لتأهيل العالم القروي، وبرنامج الأولويات الاجتماعية لتحسين مؤشرات الولوج للخدمات التعليمية والصحية وتوفير فرص الشغل في المناطق الأكثر تهميشا.

غير أن التحول الفارق في هندسة الفعل العمومي الاجتماعي لم ينطلق إلا مع بداية الألفية في خضم إصلاحات جديدة رامت تجسيد التصور الجديد للملكية الاجتماعية[5]، عبر تأسيس وكالة التنمية الاجتماعية ومؤسسة محمد الخامس للتضامن

[3] Adelghani Abouhani, le Maroc : crise du modèle de développement et perspectives de changement, in Amin, Samir et a: le Maghreb enlisement ou nouveau départ, éditions L'harmattan, 1996, p.72.

[4] Mohamed Mouaquit, droits économiques et sociaux, in : Rabia Naciri et autres, développement démocratique et action associative au Maroc, publications d'espace associatif, Rabat, 2004, p.86.

[5] Hassan Zouaoui, la place de la modernisation administrative dans la politique réformatrice du nouveau règne marocain, dans : La Transition démocratique et la réforme de l'administration publique au Maghreb : interactions, enjeux et perspectives, Dialogues, 2012, p.12.

سنة 1999 ثم إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في 2004 وفق مقاربة شاملة ومندمجة لتدعيم ولوج الفئات المقصية للخدمات الاجتماعية والاقتصادية التي تقدمها الدولة[6]، وبإصدار سلسلة من القوانين الاجتماعية، كمدونة التغطية الصحية الأساسية سنة 2002 التي نصت على تعميم الاستفادة من الخدمات الصحية، من ضمنها إحداث نظام للمساعدة الطبية قائم على مبادئ المساعدة الاجتماعية والتضامن الوطني لفائدة السكان المعوزين' ومدونة الشغل في 2003 التي أكدت على ضمانات جديدة لتمكين الأجراء من حقوقهم الاجتماعية، وفتحت إمكانية استفادتهم من التعويض عن فقدان الشغل، وغيرها من النصوص القانونية والتنظيمية التي رامت حماية المستفيدين سابقا من التأمين عبر نظام التأمين الإجباري، وتمكين الفئات الفقيرة من الولوج لشبكات الرعاية الاجتماعية عبر إقرار نظام للمساعدة الطبية.

مع بداية العشرية الثانية للألفية ستفرض ارتدادات الربيع العربي منح الأولوية للعدالة الاجتماعية، من خلال تنصيص دستور 2011 على الدور المحوري للدولة في تيسير استفادة جميع المواطنين من الحق في العلاج والعناية الصحية والحماية الاجتماعية بشكل عام، مع التأكيد على مسؤوليتها في ضمان الحماية الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية للأسرة. هذا المنظور الحقوقي للحماية الاجتماعية سيتعزز بتوقيع المغرب على أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في شتنبر 2015، كالتزام مشترك بين المنتظم الدولي لوضع ضمانات فعلية تخول تعميم الاستفادة من خدمات الحماية الاجتماعية داخل سقف زمني لا يتجاوز سنة 2030، في إطار رؤية شاملة ومتكاملة للتنمية تزاوج بين دينامية النمو وحتمية الإدماج الاجتماعي[7].

لتحقيق هذا الرهان، أعدت الحكومة سنة 2015 دراسة حول إصلاح أنظمة الحماية الاجتماعية أوصت بإدماج 11 مليونا من العمال المستقلين في منظومة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وبتخصيص تعويضات قارة للفئات التي لا تشملها أية تغطية اجتماعية كالأشخاص في وضعية إعاقة والأطفال المتخلى عنهم والأيتام، لكن معظم هذه التوصيات لم تجد طريقها للأجندة المؤسساتية، وحتى التشريعات الاجتماعية لم تطبق بالشكل المطلوب، فنظام التعويض عن فقدان الشغل الذي شُرع في العمل به منذ 2015 لم يتجاوز المتوسط السنوي لعدد المستفيدين منه 10 آلاف، بسبب تقييدات مِسطرية حصرت إمكانيات الاستفادة منه في حالات ضيقة، كإثبات توفر الأجير على فترة محددة للتأمين بنظام الضمان الاجتماعي لا تقل عن 780 يوما خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ فقدان الشغل، وأن يكون المعني بالأمر قد فقد شغله بكيفية لا إرادية. ونفس المآل واجهه القانون رقم 99.15 الصادر في 2017 بخصوص تمتيع العمال المستقلين من معاش التقاعد، حيث لم يتجاوز عدد المستفيدين 15 ألفا، بسبب عدة عوامل كعدم التصريح أو عدم الاستقرار في الشغل بشكل يحول دون بلوغ السقف الكافي الذي يخول الاستفادة من المعاش.

إن التأخر في تفعيل هذه الإصلاحات فاقم من الطابع التمييزي لمنظومة الحماية الاجتماعية، في ظل وجود أزيد من 60% من السكان النشيطين لا يستفيدون من أنظمة التقاعد القائمة، مع وجود تفاوتات في طريقة الاحتساب ومبالغ المعاشات، إذ يتقاضى المستفيدون معاشا هزيلا يقل في أكثر من 70% من الحالات عن الحد الأدنى للأجور[8]، ونفس

[6] Abdellah Abil, Le nouveau contexte du développement au Maroc et la communication pour le développement, Revue de Gestion et d'économie, Vol. 3, N 2, 2015, p.32.

[7] التفاوتات الاجتماعية والجهوية: مفاتيح للفهم ورهانات وأجوبة السياسات العمومية، مجلة المالية، العدد 35، غشت 2019، ص 53.

[8] الحماية الاجتماعية في المغرب واقع الحال، الحصيلة وسبل تعزيز أنظمة الضمان والمساعدة الاجتماعية، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2018، ص 35.

الوضع ينسحب تقريبا على التغطية الصحية حيث لم تتجاوز نسبة المستفيدين من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض 30%، أما نظام التعويضات العائلية فلم يستفد منه سوى 35% من الأسر[9]، فضلا عن كونه ظل أسير مقاربة تقنية تقوم على ضخ قسط تكميلي للأجر يتراوح بين 36 و200 درهم للطفل في حدود ستة أطفال، وهي مبالغ على ضعفها ليست متاحة لجميع الأجراء، بسبب اشتراطات كإثبات توفر الأجير على 108 من أيام الاشتراك على الأقل، وتقاضي أجرة شهرية تزيد عن أو تساوي 60% من الحد الأدنى للأجور، الأمر الذي أصبح يفرض تطوير المقاربة القائمة على تحمل التعويضات العائلية حصريا من قبل المشغل[10].

إن محدودية التشريع الاجتماعي جعل قطاعات واسعة من العمال المستقلين خارج دائرة الحماية الاجتماعية، لأنهم لا يحملون صفة أجير التي تخول لهم التسجيل في نظام الضمان الاجتماعي، إضافة إلى الحلقة المفرغة في منظومة الحماية الاجتماعية المتمثلة في عدم احتساب العاملين في القطاع غير المهيكل والذين يشكلون 28.7% من إجمالي اليد العاملة[11]، مما يجعلهم محرومين من كل أشكال الحماية ضد مخاطر المرض والعجز وفقدان الشغل، وفي المجمل، فقد ظلت منظومة الحماية الاجتماعية ذات طابع انتقائي، وحتى إقصائي، لوجود الغالب الأعم من المواطنين خارج دائرتها.

يرجع ضعف أثر برامج الحماية الاجتماعية إلى المنهجية المعمول بها في تحديد المستفيدين بحكم استهداف الأفراد بدل الأسر، فضلا عن محدودية التمويلات المرصودة، إضافة إلى ضعف النفقات المخصصة للحماية الاجتماعية التي لم تتجاوز 5% من الناتج الداخلي الخام مقارنة ب 15% في تركيا و31% بفرنسا و21% في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وهو ما يعني أن القسط الأوفر يتم تدبيره في إطار شبكات التضامن العائلي والعشائري، ناهيك عن تعدد أنظمة الحماية الاجتماعية بشكل أصبح يحول دون نجاح أي إصلاح هيكلي، في ضوء التداعيات السلبية لتعدد المتدخلين على فعالية برامج التغطية الاجتماعية[12].

للتحكم في مسار إصلاح أنظمة الحماية الاجتماعية أصدر رئيس الحكومة سنة 2018 منشورا أكد فيه على إحداث لجنة للقيادة والإشراف أُنيط بها تتبع وتقييم السياسات الاجتماعية، وفي نونبر من نفس السنة أوصت المناظرة الوطنية الأولى حول الحماية الاجتماعية بوضع هيئة متخصصة في تنسيق برامج الحماية الاجتماعية، وفي توحيد مساطر ومعايير الاستهداف لضمان استفادة الفئات المستحقة.

لكن أزمة كوفيد 19 جعلت مساعي الإصلاح تتوقف في ظل بروز إشكالات جديدة، فالاضطراب الذي مس بالنظام الإنتاجي كانت له تداعيات مباشرة على الوضع الاجتماعي، حيث ارتفعت نسبة البطالة لتناهز 40% نتاج الانخفاض الظرفي لمستوى النشاط الاقتصادي، الذي دفع بعدد كبير من المقاولات إلى تقليص طاقتها التشغيلية، الأمر الذي أدى إلى توقف ما يزيد

[9] Raynal Le May, La protection sociale des enfants en Afrique en 4 exemples : des avancées prometteuses ? revue regards N° 45, 2014, p.72.

[10] ملاءمة الإطار القانوني مع المعايير الدولية وتعزيز حكامة الحماية الاجتماعية بالمغرب، المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، 13دجنبر 2021، https://bit.ly/3yA2iMe

[11] لمياء الغاز، القطاع غير المهيكل: الخصائص الرئيسية ووتيرة التطور، مختصرات المندوبية السامية للتخطيط، عدد 16، مارس 2021، ص 1.

[12] Abdelghani Bouayad & al, Political convergence and governance of sectoral policies in Morocco : strategic analysis. International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics, vol. 2 no.3, 2021, p.53.

عن 25% من الأجراء المصرح بهم عن العمل[13]، إلى جانب مئات الآلاف من العمال غير المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وفئات أخرى ظلت خارج الاقتصاد الرسمي يتجاوز عددها 4 مليون نسمة، فيما قاربت نسبة المواطنين المهددين بالفقر تبعا لمؤشر الفقر المتعدد 20%[14].

لقد كانت جائحة كورونا بمثابة مختبر كشف بشكل ملموس عن هشاشة شبكات الأمان الاجتماعي، حيث احتاج أكثر من 62% من المواطنين إلى الدعم المباشر الذي قدمته الدولة إبان هذه الفترة، فلمعالجة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الوبائية تم إحداث صندوق خاص لتدبير جائحة كورونا ناهزت اعتماداته 34 مليار درهم تم توجيهها لإعادة تأهيل المنظومة الصحية، ولتمويل تدابير الدعم الاجتماعي الموجهة للفئات والقطاعات المتضررة، كالتعويض عن فقدان الشغل بشكل كلي أو جزئي للأجراء والعمال المستقلين مع خلق آلية لدعم العاملين في القطاع غير المُهيكل.

على الرغم من أهمية التدابير المتخذة وحجم التمويلات التي رصدت لها فإن طابعها المؤقت والانتقائي حد من فعاليتها خاصة في ظل محدودية أنظمة الاستهداف والتتبع والتقييم، مما فرض ضرورة بلورة إصلاح شامل لمنظومة الحماية الاجتماعية[15]، بكيفية تزاوج بين عقلنة برامج الدعم الاجتماعي، عبر تسريع المساطر الإجرائية لإرساء السجل الاجتماعي الموحد كآلية لتوحيد التدخل العمومي الاجتماعي وجعله أكثر نجاعة، وبين الحماية الاجتماعية عبر الانتقال من التدابير الظرفية إلى خطة عمل مبنية على استراتيجية وأدوات تدخل جديدة.

2. توجهات القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية وآليات تفعيله

في ضوء التحديات التي نجمت عن وباء كوفيد19، برز جليا ضرورة توجيه السياسات العمومية للاستجابة للحاجيات الاجتماعية ذات الأولوية، حيث أكد الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش في 31 يوليوز 2020 بأن النموذج التنموي المعتمد، قد أبان عن عدم قدرته على الحد من الفوارق الاجتماعية، معتبرا أن الوقت قد حان، لإطلاق عملية حازمة، لتعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة، خلال الخمس سنوات المقبلة، بدءا بتعميم التغطية الصحية الإجبارية، والتعويضات العائلية، قبل توسيعها ليشمل التقاعد والتعويض عن فقدان العمل[16]، وفي نفس المنحى دعا الخطاب الملكي بتاريخ 9 أكتوبر 2020 بمناسبة افتتاح السنة التشريعية على تلازم تحقيق التنمية الاقتصادية بالنهوض بالمجال الاجتماعي، مع التشديد على ضرورة اعتماد قيادة مبتكرة وناجعة لهذا المشروع المجتمعي، في أفق إحداث هيأة موحدة للإشراف على أنظمة الحماية الاجتماعية[17].

---

[13] Bouanani El Idrissi Jalila, Ladraa Salwa, relance économique pendant l'état de crise sanitaire covid 19 : étude d'impact sur l'activité des entreprises industrielles au Maroc, revue française d'économie et de gestion, volume 1 : numéro 2, 2008, p.50.

[14] Note stratégique : impact social & économique de la crise du covid-19 au Maroc, haut-commissariat au plan, système des nations unies au Maroc et banque mondiale, 2020, p.6.

[15] Morocco economic monitor building momentum for reform, international bank for reconstruction and development, 2021, p.13.

[16] نص الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى الواحدة والعشرين لعيد العرش 31 يوليوز 2020، https://bit.ly/3JeqEQI

[17] نص الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية العاشرة، https://bit.ly/3mr7a1d

استنادا على التوجهات الواردة في الخطب الملكية شرعت الحكومة في بلورة استراتيجية مندمجة للحماية الاجتماعية، وفي إعداد إطار مرجعي يستجيب للتحديات الجديدة[18]، وهو المجهود الذي تُوِّج بإصدار القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية الصادر بالجريدة الرسمية في أبريل 2021، والذي استهدف وضع الأرضيات التشريعية والمؤسسية لتعميم التغطية بخدمات التأمين الاجتماعي لتشمل فئات جديدة من المستفيدين، وخاصة الأشخاص غير الأجراء والعاملين لحسابهم الخاص[19]، والفئات الهشة التي لا تسعفها ظروفها في تسديد الاشتراكات، ولذلك فقد زاوج هذا القانون بين نظامي الاشتراك والتضامن، وهو ما من شأنه أن يسهم في تقوية لحمة النسيج الاجتماعي وتغذية منسوب الثقة في الدولة، لأن ترك المجال الاجتماعي رهين التدابير الظرفية أو التضامنات العفوية أو المسيسة يقلل بكل تأكيد من الشرعية الاجتماعية للدولة، ويشكل تربة خصبة لتيارات سياسية وإيديولوجية تستغل مظاهر الفاقة والخصاص لتشييد شبكات حماية خاصة تضمن لها بناء قواعد انتخابية.

استند القانون الإطار على مبادئ جديدة في هندسة سياسات الحماية الاجتماعية، كالمساواة والمشاركة والتضامن وعدم التمييز، والتعامل مع العنصر البشري باعتباره حلقة أساسية في التنمية ولبناء مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية والمجالية، مع إعطاء الأولوية للحد من المخاطر التي ترتبت عن تداعيات جائحة كوفيد 19، وحصر الاستفادة في الفئات الأكثر احتياجا، في ضوء مآلات سياسات الاستهداف التي كانت تنهجها أنظمة الحماية الاجتماعية بالمغرب، والتي تبقى جد محدودة، وغير متماشية في عمومها مع خدمات الحماية الاجتماعية التي تحددها معايير منظمة العمل الدولية[20].

يتسم القانون المذكور بطابع استراتيجي واضح، لأن الأمر يتعلق بقانون إطار يحدد التوجهات العامة التي سيتم تنزيلها تشريعيا عبر تعديل النصوص القانونية والتنظيمية الحالية، بما ينسجم مع المرجعيات الدستورية والدولية للمغرب في مجال الحماية الاجتماعية وفي مقدمتها العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية التي صادق عليها المغرب[21]، كالاتفاقية رقم 102 المتعلقة بالمعايير الدنيا للضمان الاجتماعي، والتوصية رقم 202 لمنظمة العمل الدولية لسنة 2012 بشأن الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية، إضافة إلى البرامج الدولية للتنمية التي انخرط فيها المغرب وخاصة أهداف التنمية المستدامة التي يُعد توسيع الحماية الاجتماعية من بين غاياتها الرئيسية[22].

إن هذا القانون لم يقطع بشكل كلي مع المنطق المعمول به في رسم وتنفيذ السياسات الاجتماعية، بل إنه ينطلق من ترصيد المكتسبات المحققة، وتتجلى نزعته الإصلاحية في تنصيصه على استمرار البرامج الاجتماعية الجارية، وفي استناده على الإطار المؤسسي القائم، وهذا يعني أن التغييرات التنظيمية والهيكلية التي يرتقب القيام ستقتصر في الغالب على خلق آلية لتوحيد منظومة الإشراف على التدخلات الاجتماعية، وعلى إعادة تنظيم العلاقات بين مختلف المتدخلين في المجال الاجتماعي، دون تجاوز ذلك إلى وضع هندسة مؤسساتية جديدة للفعل العمومي الاجتماعي.

---

[18] الاستعراض الوطني الطوعي لإنجاز أهداف التنمية المستدامة، المندوبية السامية للتخطيط، الرباط، 2020، ص 25.

[19] World Social Protection Report 2020–22, Regional companion report for the Middle East and North Africa, International Labour Organization, 2021, p.18.

[20] دراسة حول الملائمة ومدى توافق برامج الحماية وسياسات الدعم الاجتماعي، مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية، مجلس المستشارين، 2019، ص 17.

[21] هيكلة منظومة الحماية الاجتماعية للعمال بالمغرب، وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، 17 دجنبر 2021، https://bit.ly/3p417BH2

[22] Projet de Stratégie Nationale de Développement Durable 2030, Secrétariat d'Etat auprès du Ministre de l'énergie, des mines et du développement durable, chargée du développement durable, 2017, p.36.

لقد حدد القانون المذكور مسارا واضحا نحو تعميم أنظمة الحماية الاجتماعية داخل أجندة زمنية تمتد على خمس سنوات، في أفق تحقيق رهاناته قبل بداية سنة 2026، مع توزيع دقيق للعمليات التي سيجري تنفيذها برسم كل سنة، بدءا بتعميم التأمين الإجباري عن المرض، بالنظر لضعف مؤشرات التغطية الصحية كما أبانت عن ذلك تداعيات الأزمة الوبائية، عبر عدة تدابير تشريعية وتنظيمية لضمان استفادة كافة المواطنات والمواطنين من نظام الضمان الاجتماعي بنهاية سنة 2022، ثم تعميم التعويضات العائلية في خلال سنتي 2024-2023 لتشمل جميع الأسر المغربية بنفس مستوى الخدمة التي يقدمها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لأطفال الأجراء بتقديم 300 درهما عن كل طفل في حدود ثلاثة، من أجل مواجهة المخاطر المرتبطة بالطفولة وفي مقدمتها الهدر المدرسي[23].

أما السنة الأخيرة لتنفيذ القانون الإطار فقد خُصِّصت لتعميم الاستفادة من الحق في معاش التقاعد، عبر وضع نظام خاص بالعمال المستقلين ينتظر أن يسهم في إدماج حوالي خمسة ملايين عامل في منظومة التقاعد خلال سنة 2025، ولتعميم الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل لتشمل كل شخص متوفر على شغل قار، مما يعني أنه لن يقتصر على الأجراء كما كان في السابق، بل سيشمل كل من تتوفر فيه الشروط القانونية، وهو ما سيفرض إرساء آليتين، تتمثل الأولى في وضع نظام للتأمين على البطالة خاص بالعاملين الأجراء يتحدد من خلال تقليص الحد الأدنى لعدد أيام الاشتراك المطلوبة عبر إقرار مدة تتلاءم مع خصائص سوق العمل، في حين تتعلق الآلية الثانية بخلق نظام لمساعدة الأشخاص الذين فقدوا شغلهم ولا يتوفرون على شروط الاستفادة من التأمين عن البطالة، إضافة إلى الأشخاص الذين استنفدوا فترة استحقاق التأمين[24].

يُقدر الوعاء المالي لتعميم الاستفادة من أنظمة الحماية الاجتماعية بحوالي 5.7 مليار دولار، موزعة بين 2.5 مليار دولار سيتم تعبئتها من الميزانية العامة للدولة[25]، والمبلغ الباقي سيتم توفيره من خلال الأداء المسبق لمبالغ الاشتراك من قبل المؤمَّنين أوعن طريق الغير لحسابهم الخاص، وكذلك عبر فرض مساهمات تضامنية جديدة، وتخصيص المبالغ التي سيتم توفيرها جراء السحب التدريجي للدعم العمومي الموجه للمواد الأساسية.

البرنامج	الأفق الزمني	السقف المالي	عدد المستفيدين
تعميم التغطية الصحية الإجبارية	2021-2022	1.5 مليار دولار	22 مليون مستفيد إضافي
تعميم التعويضات العائلية	2023-2024	2.1 مليار دولار	7 مليون طفل في سن التمدرس
توسيع الانخراط في أنظمة التقاعد	2025	1.7 مليار دولار	5 مليون نشيط لا يتوفر على حق التقاعد
تعميم التعويض عن فقدان الشغل	2025	108 مليون دولار	لكل شخص يتوفر على عمل قار

[23] Youssra El Badmoussi, Universal Social Protection: A New Perspective on Social Equity in Morocco, Apr. 28, 2021, https://bit.ly/3E9OZDo

[24] محمد مأمون العلوي، لمغرب يكرس إصلاحاته في نظام حماية حقوق العمال، صحيفة العربي، 22 يوليوز 2021، https://bit.ly/33IVLDu

[25] سناء القويطي، تعميم الحماية الاجتماعية بالمغرب.. ثورة لفائدة ملايين المواطنين وخطوة لدعم الاقتصاد، الجزيرة، 18 نونبر 2021، https://bit.ly/3ygiguS

الغلاف الزمني والمالي لبرامج الحماية الاجتماعية، تركيب شخصي

يُظهِر هذا الجدول وجود تباين واضح في الهندسة المالية لورش تعميم الاستفادة من أنظمة الحماية الاجتماعية، حيث تم تقسيم الميزانية المرصودة بين البرامج الأربعة تبعا لعدد المستفيدين ولحجم الخصاص المتراكم، حيث تم إعطاء الأهمية لتعميم التعويضات العائلية ولتعميم الاستفادة من معاش التقاعد ثم تعميم التأمين الإجباري عن المرض، فيما لم يخصص سوى مليار درهم لنظام التعويض عن فقدان الشغل، ربما بسبب الخصاص المتراكم، وبسبب شروط تفعيله التي ستجعل تعميمه من الناحية العملية حلما بعيد المنال.

لتمويل الأنظمة الأربعة تم إحداث صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي بموجب قانون المالية لسنة 2021[26]، الذي نص على مصادر تمويل قارة، تمثل في حصيلة المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح، وحصيلة الضريبة الداخلية على الاستهلاك المفروضة على الإطارات المطاطية، والواجب التكميلي المحصل برسم المساهمة المهنية الموحدة بالنسبة للتجار والحرفيين ومقدمي الخدمات والمقاولين الذاتيين، من أجل تمكين الأشخاص الذاتيين الذين يتم تحديد دخلهم المهني وفق نظام الربح الجزافي من دفع ضريبة موحدة تعوض الضريبة على الدخل والضريبة المهنية والضرائب المحلية مع دفع المساهمات الاجتماعية[27].

لكن التمويل التضامني لأنظمة الحماية الاجتماعية يحتمل عدة مخاطر، حيث إن تعميم التعويضات العائلية سيتم تمويله عبر تقليص دعم الدولة لبعض المواد في إطار إصلاح نظام المقاصة بهدف تخصيص الهوامش الناتجة عن الرفع التدريجي للدعم لتمويل التعويضات المذكورة. وهو مقتضى قد يتم اتخاذه – في ظل سياقات سياسية متقلبة– مشجبا لرفع يد الدولة بشكل كلي أو جزئي عن الدعم المباشر للمواد الأساسية، كغاز البوتان والسكر والدقيق، تحت ذريعة تعزيز برامج الحماية الاجتماعية[28]، وهو مؤشر يطرح تخوفات مشروعة حول الآثار الجانبية لمشروع ظاهره اجتماعي وباطنه قد يكون على النقيض من ذلك.

لقد أبانت تداعيات جائحة كورونا عن هشاشة المنظومة الصحية ومحدودية الإصلاحات المتخذة في هذا الشأن، وأبرزت بالتالي الحاجة الملحة إلى القيام بإصلاحات هيكلية[29]، ولذلك فقد تم منح الأولوية لتعميم التغطية الصحية كمدخل أول في مسار تعميم باقي أنظمة الحماية الاجتماعية، عبر تعديل النصوص القانونية والتنظيمية لاستكمال التشريع الوطني في ميدان التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وتخصيص الموارد الضرورية لإعادة تأهيل القطاع الصحي، مع اتخاذ تدابير جديدة لضمان تكامل وفعالية شبكات الأمان الاجتماعي.

[26] المادة 15 من قانون المالية رقم 65.20 للسنة المالية 2021، صادر بتنفيذه ظهير شريف رقم 1.20.90 في فاتح جمادى الأولى 1442 (16 ديسمبر 2020). جريدة رسمية عدد 6944 مكرر– 3 جمادى الأولى 1442 (18ديسمبر 2020).

[27] مذكرة تقديم حول مشروع قانون المالية لسنة 2022، وزارة الاقتصاد والمالية، 2021، ص 88.

[28] ميزانية المواطن، وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، 2021، ص 26.

[29] Abdallah Saaf et Rachid El Houdaigui, la stratégie du Maroc face au covid-19, Policy Center for the New South, 2020, p.38.

ثانيا: مسار تعميم الحماية الاجتماعية وشروط إسهامه في تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي

تشير الإرهاصات الأولية لتطبيق القانون الإطار رقم 09.21 إلى وجود إرادة قوية لتوسيع الاستفادة من أنظمة الحماية الاجتماعية، وخاصة فيما يتعلق بتعميم التغطية الصحية لتشمل مختلف الفئات، لكن تحقيق هذا الرهان دونه تحديات جسام ترتبط بتحديث المنظومة الصحية، وتوفير الإمكانات والموارد الضرورية وسن مقاربات مبتكرة لعقلنة السياسات الاجتماعية ككل وتوجيهها لتدعيم شبكات الأمان الاجتماعي بالمغرب في ضوء المرجعيات الدستورية والدولية.

1. التغطية الصحية الشاملة كمدخل لإرساء مشروع تعميم الحماية الاجتماعية

مباشرة بعد إقرار القانون الإطار رقم 09.21 تم الشروع في وضع اللبنات الأساسية لانطلاق هذا الورش الإصلاحي، باتخاذ كافة التدابير ذات الطابع القانوني والمالي والتنظيمي لضمان تنزيل سلس وفعال لورش تعميم الحماية الاجتماعية[30]، مع إعطاء الأولوية للنصوص المنظمة للتأمين الإجباري عن المرض، من أجل توسيع قاعدة المستفيدين وجعلها تستوعب كل الأشخاص الذين لا يتمتعون بأي شكل من أشكال التأمين الصحي، حيث إن نسبة تغطية الساكنة برسم جميع أنظمة التغطية الصحية لازالت في حدود 70.2% سنة 2021 [31]، مما يعني أن ربح رهان تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بمتم سنة 2022 يحتاج إلى إدماج 22 مليون مواطن موزعين على فئة العمال المستقلين الذين يشكلون 11 مليونا، وكذا المستفيدين من نظام المساعدة الطبية البالغ عددهم 11 مليون مستفيدا[32]، ومن أجل ذلك تم في 14 أبريل 2021 توقيع ثلاث اتفاقيات إطار ضمت بموجبها فئات اجتماعية عريضة لشبكة الأمان الصحي كما يظهر الجدول التالي:

الفئة	عدد المستفيدين	تاريخ الدمج
الفئات الخاضعة للمساهمة المهنية الموحدة	800 ألف تاجر وصانع	الربع الأول من 2021
الفلاحون	1.6 مليون فلاح	الربع الثاني من 2021
الصناع التقليديون	500 ألف صانع تقليدي	الربع الثالث من 2021
حرفيو قطاع النقل	220 ألف شخص	الربع الأخير من 2021
أصحاب المهن الحرة	80 ألف شخص	الربع الأخير من 2021

[30] منشور رئيس الحكومة رقم 14/2021 حول الأولويات الاقتصادية والاجتماعية لقانون مالية سنة 2022، 02 نونبر 2021، https://bit.ly/3mqIypw

[31] انتقل عدد المغاربة المستفيدين من التغطية الصحية من 16% (2005) إلى 35% (2012) إلى 52% (2015) إلى 70% (2019).

[32] بلاغ الوكالة الوطنية للتأمين الصحي بمناسبة اليوم العالمي للتغطية الصحية الشاملة بتاريخ 12 دجنبر 2021، https://bit.ly/3m8MISK

توزيع المستفيدين الجدد من نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، تركيب شخصي

من خلال هذا الجدول، يتبين وجود إرادة واضحة في تعميم الاستفادة من التغطية الصحية تبعا للجدولة الزمنية التي حددها القانون الإطار الذي وزع مراحل تعميم البرنامج طيلة سنة 2021، بدءا بالفئات الخاضعة لنظام المساهمة المهنية الموحدة ولنظام المقاول الذاتي ولنظام المحاسبة، وانتهاء بالإدماج التدريجي للفئات المعوزة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية، حيث تم تشكيل لجنة تقنية تابعة لرئيس الحكومة مكلفة بضبط بيانات المستفيدين من نظام المساعدة الطبية وتحديد كيفيات تحويل هذه الفئة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي[33]، ولأجل ذلك تم تحديد يوليوز 2022 كسقف زمني لإتمام جميع عمليات تحويل الفئات الاجتماعية المستفيدة حاليا من نظام المساعدة الطبية إلى نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض المدبر من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي[34].

إن هذا المنعطف النوعي في منهجية تدبير التغطية الصحية الأساسية فرض مراجعة مجمل الإطار التشريعي للضمان الاجتماعي، وهكذا فقد تمت المصادقة بتاريخ 29 أبريل 2021 على تغيير قانون التأمين الإجباري عن المرض قصد ملاءمته مع أحكام القانون الإطار رقم 09.21، كحصر مدة التدريب في شهر واحد بدل ستة أشهر للاستفادة من التغطية الصحية، وتحديد سقف الاشتراك بالنسبة للأشخاص الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة أو لنظام المقاول الذاتي عن أساس الواجبات التكميلية التي تفرضها الدولة[35]. وفي نفس التاريخ صدر نص تشريعي يقضي بتعديل نظام المعاشات الخاص بالعمال المستقلين، نص على تحديد مقدار الاشتراك برسم هذا النظام على أساس معامل يُطبق على الاشتراكات المتعلقة بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بالنسبة للأشخاص الخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة أو لنظام المقاول الذاتي[36].

لتفعيل هذين القانونين صدر بتاريخ 29 نونبر 2021 مرسوم خاص بتحديد مساطر وضمانات استفادة العمال المستقلين من خدمات التأمين الإجباري عن المرض حيث أصبح بإمكان هؤلاء الاستمرار في الاستفادة من نظام التأمين في حال انقطاعهم عن مزاولة المهنة أو النشاط لمدة متصلة تفوق ثلاثة أشهر، شرط انتظام أداء الاشتراكات لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي[37]، مع إصدار عدة مراسيم تطبيقية توضح السعر المحدد للاشتراك وكيفية أدائه بحسب طبيعة وخصوصيات كل مهنة، وتبعا لذلك فقد شرع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في تسجيل الفئات الجديدة من العمال غير الأجراء ضمن بوابة إلكترونية خاصة بالتصريح واستكمال إجراءات التسجيل، مع تحديد أجندة زمنية خاصة بكل فئة لتسديد الاشتراكات تمتد من دجنبر 2021 إلى فبراير 2022، وآجال الشروع في الاستفادة من خدمات التغطية الصحية من يناير إلى مارس 2022[38]، كما تعتزم الحكومة إصدار نصوص تنظيمية جديدة لضمان استفادة مختلف الفئات من التأمين الصحي والمعاش

---

[33] مذكرة تقديم حول مشروع قانون المالية لسنة 2022، وزارة الاقتصاد والمالية، 2021، ص 89.

[34] الوكالة الوطنية للتأمين الصحي: انخراط دائم في الجهود الجماعية لبلوغ التغطية الصحية الشاملة، 15 دجنبر 2021، https://bit.ly/3s54ES5

[35] المادة من القانون رقم 30.21 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

[36] المادة من القانون رقم 31.21 المتعلق بتغيير وتتميم القانون 99.15 بإحداث نظام للمعاشات لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا.

[37] المادة 4 من المرسوم رقم 2.21.929 بتاريخ 29 نوفمبر 2021 بتطبيق القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والقانون رقم 99.15 بإحداث نظام للمعاشات، الخاصين بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا،

[38] بلاغ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حول التأمين الإجباري عن المرض لفائدة العمال الأجراء، 16 دجنبر 2021، https://bit.ly/3oZ1CNc

بنفس الخدمات ونفس سلة العلاجات التي يستفيد منها أجراء القطاع الخاص وموظفو القطاع العام[39].

تعهدت الحكومة الجديدة بتنزيل القانون الإطار، حيث جعلت تعميم الحماية الاجتماعية الركيزة الأولى لتعزيز بناء الدولة الاجتماعية، مع إعطاء الأولوية للمجال الصحي وهو ما تجلى حتى في هندستها بخلق وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، كما التزمت بتعميم التغطية الصحية الإجبارية خلال السنة الأولى لولايتها، حيث رصدت بموجب قانون المالية لسنة 2021 ما يناهز 14 مليار درهم من بينها 9 مليار درهم[40]، لتدعيم ولوج كافة المواطنين إلى خدمات الرعاية والاستشفاء والعلاج والدواء، في ضوء التجارب السابقة حيث كانت التمويلات المرصودة للقطاع الصحي عائقا أمام توسيع شبكات التغطية الصحية[41].

إن تعميم التأمين الإجباري عن المرض ستعترضه صعوبات متعددة في ضوء محدودية الإمكانات المتوفرة وخاصة فيما يتعلق بالخصاص الفادح في الموارد البشرية بالقطاع الصحي، ولأجل ذلك تم الشروع في تعديل الإطار القانوني لعمل الأطر الطبية، عبر المصادقة بتاريخ 27 ماي 2021 على القانون رقم 21.33 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 13.131 المتعلق بمزاولة مهنة الطب لتمكين الأجانب والمغاربة المقيمين بالخارج من مزاولة مهنة الطب بالمغرب بشكل دائم، في ضوء التراجع الكبير لأعداد الأطباء بالمغرب جراء ضعف مناصب التوظيف وتنامي الهجرة، ولذلك فقد نص البرنامج الحكومي على تعزيز شبكة الرعاية الصحية الأولية في أفق بلوغ كثافة تمكن من تخصيص طبيب لكل 300 إلى 400 أسرة[42]. موازاة مع زيادة أعداد الأطر الطبية والتمريضية وتأهيلها وتحفيزها، يتعين بلورة مقاربة جديدة في توزيعها بشكل عادل بين المجالين الحضري والقروي، في ظل ضعف تغطية المناطق الريفية بالأطباء وخاصة في مجالات التخصص مما يجعل الاستفادة لا تتعدى العلاجات البسيطة.

يفترض تعميم التأمين الإجباري عن المرض– الذي جعلته الحكومة الجديدة ركيزة أساسية للدولة الاجتماعية– بلورة استراتيجية مندمجة للنهوض بالمنظومة الصحية الوطنية برمتها[43]، عبر توفير التجهيزات والمعدات الطبية الضرورية، وتوسيع العرض الصحي ببناء مستشفيات جامعية وتقوية بنيات الاستقبال الصحية في كل الجهات، وتعزيز ولوج الفئات الضعيفة للخدمات العلاجية وخاصة في المناطق النائية التي تعاني من عرض صحي محدود، مع بلورة نظام للتحمل لتمكين الفئات الهشة من الولوج إلى الخدمات العلاجية.

إن السيادة الصحية ستظل مجرد شعار سياسي إذا لم تقترن بتدابير عملية لإعادة توجيه السياسة الدوائية، سواء فيما يتعلق بتصنيع الأدوية، أو برفع الإنفاق العمومي المخصص للدواء، وكذا ضبط عمليات توزيعه، في ظل وجود فئات

---

[39] البلاغ الصحفي حول اجتماع مجلس الحكومة ليوم الخميس 23 دجنبر 2021، https://bit.ly/3Jv2xxl

[40] التقرير الاقتصادي والمالي، قانون المالية لسنة 2022، وزارة الاقتصاد والمالية، 2021، ص 47.

[41] Markus Loewe and Tina Zintl, State Fragility, Social Contracts and the Role of Social Protection: Perspectives from the Middle East and North Africa, Social Sciences 10, 2021, p.12.

[42] البرنامج الحكومي 2026-2021، أكتوبر 2021، ص 34.

[43] تقرير حول تقييم نظام المساعدة الطبية، المرصد الوطني للتنمية البشرية، 2017، ص 57.

عريضة من المواطنين لا تملك إمكانيات الولوج إلى الأدوية[44]، مما يحتم إعادة النظر في طريقة تدبير الصيدلية المركزية لضمان استفادة الفئات الهشة من خدماتها، واتخاذ تدابير جديدة لتحسين الوصول إلى الأدوية بالنسبة للمرضى الذين يحتاجون إلى علاج مكلف وخاصة بالنسبة للمصابين بالأمراض المزمنة[45].

إن تفعيل هذه التدابير يحتاج إلى الارتقاء بحكامة تدبير القطاع الصحي، فالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لن يكون بمقدوره معالجة الكم الهائل من الطلبات التي ستنهال عليه، مما يستوجب الإسراع بتأهيله وإعادة هيكلته، مع ضبط علاقاته بباقي الهيئات كالوكالة الوطنية للتأمين الصحي التي يتعين تكييف أدوارها لتخدم رهان تعميم التغطية الصحية[46]، عبر إشرافها على توحيد وتبادل البيانات الصحية، وتقوية وظائفها الضبطية في أفق تحويلها إلى هيئة عليا للتقنين المندمج لقطاع الصحة، التي يمكن أن تسهم بفعالية في مراقبة الحكامة الاستشفائية وتنسيق عمل مختلف المتدخلين في المجال الصحي، في ضوء التجارب الدولية كالنموذج الفرنسي حيث تلعب السلطة العليا للصحة دورا مهما في عقلنة نظام العلاجات وضمان المساواة في الولوج للخدمات الطبية[47]، مع إعطاء الأهمية اللازمة للمستوى المجالي، عبر الوكالات الجهوية للصحة والمجموعات الصحية الترابية، وإرساء تمثيليات جهوية للقطاعات الاجتماعية والصحية مع تمتيعها بصلاحيات تقريرية وإمكانيات تدخل مناسبة.

لتوحيد حكامة تدبير هذا الورش الاستراتيجي، تم إحداث اللجنة الوزارية لقيادة إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية التي تسهر تحت إشراف رئيس الحكومة على التنزيل الفعلي للإصلاحات والتدابير المواكبة لورش تعميم الحماية الاجتماعية وتنسيق تدخلات مختلف المتدخلين وضمان تواصل مؤسساتي متناسق وفعال حول هذا الورش، مع وضع لجن تقنية تابعة لها يرأسها وزير المالية أنيط بها اقتراح الإجراءات العملية لمواكبة إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية وتطوير جوانبها التدبيرية والمالية والسهر على تنفيذ قرارات اللجنة الوزارية وتوصياتها[48].

لتحقيق التغطية الصحية الشاملة ضمن السقف الزمني المحدد وطبقا للمقتضيات يتعين تجاوز النظرة التجزيئية وتبني منظور شمولي يستوعب تحديات أخرى مرتبطة بمنظومة الحماية الاجتماعية، التي يصعب أن تعمم وتوسع بالسقف العالي من الطموحات الواردة في القانون الإطار إن لم يتم توفير الأرضية التنظيمية والمالية اللازمة لتدبير ورش إصلاحي مُهيكِل للتدخل العمومي في المجال الاجتماعي.

2. شروط تعميم الحماية الاجتماعية وضمانات تحقيقه في ضوء التحديات الراهنة

إن تسارع الإيقاع الزمني للتنزيل التشريعي للقانون الإطار قد يُؤثّر على جودة النصوص القانونية والتنظيمية، وعلى تدقيق المقتضيات التمويلية والتدبيرية وضعف انضباطها للرهانات الدستورية وللمعايير الدولية، حيث تم حصر القانون الإطار

---

[44] رأي مجلس المنافسة حول موضوع المنافسة في سوق الأدوية بالمغرب، 2021، ص 103.

[45] Morocco: social protection governance support programme, African Development Bank, 2016, p.14.

[46] Mohammed Karsi et al. évaluation du modèle de gouvernance de la couverture médicale de base au Maroc. Pan African Medical Journal, vol 38, 2021, p.9-10.

[47] Fabienne Midy et autres, Avis d'efficience relatifs aux produits de santé à la Haute Autorité de santé : bilan et perspectives, Santé Publique, vol 27, 2015, p.691.

[48] المادة 7 من المرسوم رقم 2.21.532 الصادر في 29 نوفمبر 2021 بإحداث اللجنة الوزارية لقيادة إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية.

المتعلق بالحماية الاجتماعية في مجال ضيق، دون فتح أية آفاق للسعي نحو تجسيد الإطار المعياري الدولي للحماية الاجتماعية، كتطوير نظام التعويض عن الأمراض المهنية، ووضع صيغ أولية للتعويض عن البطالة كتخصيص بعض المنح المشروطة لفائدة الشباب الباحثين عن فرص الشغل، في أفق توفير الدعامات الأساسية لإرساء نظام شامل للتعويض عن البطالة[49].

من أجل ذلك، يتعين إدراج تعميم الحماية الاجتماعية في المجالات المحددة ضمن منظور أوسع يكفل احترام الالتزامات الدولية للمغرب، وفي مقدمتها اتفاقية رقم 102 المتعلقة بالمعايير الدنيا للضمان الاجتماعي، واتفاقية رقم 130 ذات الصلة بالرعاية الطبية وإعانات المرض، وتوصية منظمة العمل الدولية رقم 202 بشأن الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية، التي حفزت الدول الموقعة على تعزيز النظم الوطنية للضمان الاجتماعي واستدامتها المالية وتوسيع نطاق التغطية لتشمل جميع المواطنين بما في ذلك العاملين في الاقتصاد غير المنظم[50].

ارتبطت محدودية أثر السياسات العمومية في مجالات العمل الاجتماعي والتضامن بتعدد الإطار المؤسسي لمنظومة التأمين الاجتماعي[51]، فالتقاعد يتم تدبيره من قبل خمسة أنظمة، والتغطية الصحية الإجبارية يتكفل بها صندوقان، فضلا عن وجود ما يقارب ثلاثين تعاضدية قطاعية، وهو وضع إن استمر فإنه سيحول دون تحقيق توجهات القانون الإطار التي تنشد التناسق والالتقائية، الأمر الذي يفرض توحيد ودمج الهياكل الموجودة، بخلق صندوق وطني موحد يشرف على معاش التقاعد، وهيئة واحدة للضمان الاجتماعي، وحتى يتحقق ذلك يتعين تهيئة الظروف المناسبة لانبثاق إطار مؤسساتي ملائم للحماية الاجتماعية.

لكن فعالية برامج الضمان الاجتماعي لا يمكن أن تتجسد عمليا إلا بتكاملها مع سياسات الدعم الاجتماعي، ولن يتحقق ذلك إلا بخلق بنيات دائمة لتحقيق التناسق والتكامل بين مختلف التدخلات الاجتماعية، في أفق المرور نحو تدبير موحد للمحفظة العمومية للبرامج الاجتماعية ومؤسسات الحماية الاجتماعية، بخلق آلية تتألف من الوكالات العمومية المكلفة حاليا بهذه البرامج أو المؤسسات الأخرى كوكالة التنمية الاجتماعية والتعاون الوطني[52]، وغيرها من الآليات التي يجب إعادة تحديد إطارها البنيوي والوظيفي بما يستوعب الرهانات الجديدة للمسألة الاجتماعية بالمغرب.

إن تفعيل أجندة القانون الإطار لا يعني التخلي عن التدخلات السابقة في المجال الاجتماعي، مما يعني استمرار البرامج الاجتماعية السابقة التي يتجاوز عددها 120 برنامجا، تتراوح بين التحويلات الشاملة وآليات الحماية الاجتماعية التي تستهدف فئات معينة من السكان[53]، على الرغم من كونها لم تسهم في تحقيق الآثار المتوخاة في ظل ضعف عدد المستفيدين مقابل التمويلات الضخمة المرصودة، مما يفرض التصدي لحالات التداخل والتعدد بتجميع البرامج الاجتماعية وبالتخلي عن التدخلات التي أثبتت تقارير التقييم ضعف مردوديتها، وهو ما سيمكن من توفير هوامش مالية مهمة يمكن استثمارها في تجويد السياسات الاجتماعية.

---

[49] جاف بيير شوفور، المغرب في أفق 2040: الاستثمار في الرأسمال اللامادي لتسريع الإقلاع الاقتصادي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن، 2017، ص 45.

[50] أرضيات الحماية الاجتماعية: من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة، مكتب العمل الدولي، جنيف، 2012، ص 171.

[51] Rachid Tatouti, La sécurité sociale au Maroc : défis, enjeux et mutations des valeurs,12/12/2021, https://bit.ly/3FpAWLq

[52] النموذج التنموي الجديد: تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع، اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، التقرير العام، أبريل 2021، ص 114.

[53] مذكرة تقديم حول مشروع قانون المالية لسنة 2022، وزارة الاقتصاد والمالية، 2021، ص 91.

لكن عقلنة التدخلات الاجتماعية وتوخي الملاءمة بين سياسات الدعم والحماية الاجتماعيين سيظل بدون أثر إذا لم يتم توحيد معايير تحديد المستفيدين ضمن منظومة متكاملة للاستهداف، في ظل الممارسات السابقة، التي جعلت أسرا ضعيفة غير مشمولة بأي تدخل عمومي مقابل استفادة أسر تعيش حالة من اليسر من البرامج الاجتماعية في ظل غموض معايير ومساطر الاستفادة، ولذلك، فإن نجاح السياسات الاجتماعية وجعلها أكثر استهدافا للفئات المستحقة أصبح يستوجب تطوير نظام الاستهداف توحيد المعطيات الاجتماعية ورقمنتها وتوظيفها في تحديد المستفيدين من السياسات الاجتماعية، وهنا تكمن أهمية السجل الاجتماعي الموحد كقاعدة بيانات رسمية يتم الاستناد عليها عند وضع برامج الحماية الاجتماعية، بعد المعالجة الإلكترونية للمعطيات الاجتماعية، وتصنيف الأُسر وإقرار مدى استحقاقها لدعم الدولة وفق عتبة تحدد بناء على مؤشرات سوسيو–اقتصادية حسب القانون 72.18' الذي نص على إحداث الوكالة الوطنية للسجلات، المكلفة بوضع لائحة الأسر المؤهلة للاستفادة من البرامج الاجتماعية رهن إشارة الهيئات العمومية، وهو ما سيطرح عمليا العديد من التحديات ذات الصلة بضمان شفافية المعلومات الاجتماعية ومتطلبات تدقيقها وتحيينها، الأمر الذي تستوجب استجابات منتظمة عبر مراجعة صيغة التنقيط على رأس كل ثلاث سنوات، أخذا بعين الاعتبار تحول مؤشرات البنية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد[54].

ارتباطا بمسألة الاستهداف، تطرح معضلة تحديد المستفيدين من نظام التضامن، في ظل وجود ملايين من المواطنين يشتغلون في القطاع غير المهيكل، الذي يجعل كتلا بشرية ضخمة خارج دائرة الحماية الاجتماعية، مما يجعل الدولة تتدخل بشكل مباشر لتشملهم ببرامج الرعاية على الرغم من كون العديد منهم يتوفرون على الموارد التي تمكنهم من تسديد الاشتراكات، مما يستوجب سن تدابير صارمة من أجل التصفية التدريجية للقطاعات غير المنظمة وإدراجها في دورة الاقتصاد الوطني، بمنحها تحفيزات جبائية مقابل أداء مساهماتها الاجتماعية الأمر الذي سيخفف بعض العبء عن النظام التمويلي للمنظومة الجديدة للحماية الاجتماعية.

للتحكم في مسار تنفيذ القانون الإطار، يتوجب إرساء منظومة متماسكة لتتبع مراحل تفعيل أنظمة الحماية الاجتماعية، عبر رصد الإكراهات العملية من أجل تصحيح الاختلالات وتدارك الفجوات، تجسيدا لمبدأ الاستباق الذي يقوم على تقييم دوري لآثار تدخلات الأطراف المعنية بالحماية الاجتماعية بغية اعتماد أفضل السبل الكفيلة بتثمين النتائج المحققة[55]، طبقا لمعايير دقيقة تمكن من قياس التقدم الحاصل ليس فقط من الناحية العددية، بل كذلك من حيث ملاءمة التدابير المتخذة وجودة الخدمات المقدمة، وتطور مؤشرات التوازن المالي لمنظومة الحماية الاجتماعية، سواء في شقه الأول المتعلق بالاشتراك والذي يتعين أن يتم توسيعه، أو في شقه الثاني الخاص بالتضامن، الذي يتعين خصه بضمانات متجددة لتفادي اتخاذ التمويل التضامني ذريعة لتخلي الدولة عن دعم المواد الأساسية وتخصيص الهوامش المتأتية منه لتمويل برامج الحماية الاجتماعية، بشكل قد يقود إلى التصفية النهائية لصندوق المقاصة، مما يحتم بلورة آلية أكثر فعالية لتقليص الفوارق الاجتماعية[56].

إن المستجدات النوعية التي تضمنها القانون الإطار لا يعني أنه سيسهم في إحداث تغييرات ثورية في المجال الاجتماعي بالمغرب، في ظل تفاقم المعضلات الاجتماعية التي نجمت عن سياسات التخلي التي تم انتهاجها في السابق،

---

[54] رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول مشروع القانون رقم 72.18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات، إحالة ذاتية رقم 44، 2020، ص 27.

[55] المادة 3 من القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية.

[56] إبراهيم المرشيد وإبراهيم منصوري، التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا المستجد في المغرب، مجلة حكامة، عدد 1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، ص 174.

وأمام استمرار التداعيات الخطيرة التي أفرزتها جائحة كورونا، الأمر الذي يُحتم أكثر من أي وقت مضى اجتراح حلول متنوعة لتأمين شبكات أمان اجتماعي أكثر قدرة على حماية الفئات المهمشة، ولن يتحقق هذا الطموح إلا بتغيير جذري في المنهجيات المتبعة في معالجة المعضلات الاجتماعية، بالانتقال من التدابير التجزيئية إلى بلورة منظور شامل للعدالة الاجتماعية يربطها بباقي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية[57].

لكن هذا الرهان من الصعب تجسيده عمليا بدون إعادة توجيه جذري للتدبير العمومي، في ظل محدودية الرهان على أدوات السوق في التصحيح التلقائي للإشكالات الاقتصادية والاجتماعية، حيث برز جليا هشاشة الواقع الصحي بالمغرب بحكم ضعف معدلات الاستفادة من الحق في التغطية الصحية والتعويضات العائلية والتقاعد، وضعف الأمن المهني في ظل غياب إطار قانوني ومؤسسي واضح للتعويض عن فقدان الشغل، الأمر الذي استوجب سن إصلاحات جديدة بمقاربات خلاقة لتدارك النقص الفادح في الولوج للخدمات الاجتماعية، ولتدعيم وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي، وهو ما يفرض المضي قدما نحو تجسيد الدولة الاجتماعية التي يجب أن تحدد ضمانات تجسيدها حتى لا تتحول إلى شعار لتبرير الطروحات النيو ليبرالية.

[57] شيماء الشرقاوي، السياسات العامة ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية، منتدى البدائل العربي، 2017، 28 نونبر 2021، https://bit.ly/3J7U5DO

خاتمة

اشتمل القانون الإطار رقم 09.21 على آليات تدبيرية وتمويلية يمكن أن تسهم في رفع التحديات الجديدة للحماية الاجتماعية بالمغرب، بفضل إرساء إطار تنظيمي يحدد آليات القيادة والإشراف ومساطر التدبير والتتبع، بكيفية قد تسهم في تحقيق رهاناته ضمن السقف الزمني المحدد، حيث تم تحديد سنة 2026 كأفق لتعميم استفادة كافة المواطنات والمواطنين من خدمات التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، والتعويضات العائلية، ومعاش التقاعد، والتعويض عن فقدان الشغل، بغض النظر عن أصولهم المهنية وإمكانياتهم المادية، بحكم المزاوجة بين آلية الاشتراك بالنسبة للقادرين على دفع أقساط الضمان الاجتماعي، وآلية التضامن بالنسبة للعاجزين عن ذلك.

تُظهر الإرهاصات الأولية لتنزيل هذا الورش الاستراتيجي وجود متابعة مستمرة من أعلى المستويات، من خلال تعديل التشريعات الاجتماعية بغرض تحسينها وجعلها أكثر فعالية وإنصافا، وتخصيص التمويلات اللازمة بموجب قانون المالية، وإرساء وإعادة هيكلة البنيات المشرفة، مع اتخاذ التدابير الضرورية لضمان استفادة كافة الفئات الاجتماعية من أنظمة الحماية الاجتماعية، وفي مقدمتها التغطية الصحية الشاملة التي تم الشروع في تعميمها بشكل تدريجي منذ بداية السنة الجارية على أن يتم الانتهاء من تسجيل المستفيدين متم سنة 2022، مع الشروع في مواكبتها عبر إصلاحات لتوسيع العرض الصحي وتأهيل المنظومة الصحية لمواجهة التحديات التي أفرزتها جائحة كورونا.

إن التدابير المتخذة حاليا على صعيد توسيع استفادة المواطنين على قدم المساواة من الخدمات الأساسية لمنظومة الحماية الاجتماعية، يمكن أن تسهم في تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي وجعلها أكثر متانة وفعالية، حيث تقوم السلطات العمومية بجهود متواصلة لتوفير الشروط التشريعية والتدبيرية التي يمكن أن تسهم في إنجاح الأولويات الموالية لتعميم الاستفادة من أنظمة الحماية الاجتماعية، كالتعويضات العائلية عبر تعديل إطارها القانوني وإطلاق الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمنصة إلكترونية لتمكين المؤمن لهم من إيداع طلبات الاستفادة منها.

لكن في المقابل، ثمة منزلقات قد تعيق تنفيذ هذه الأجندة، كالتأخر في توحيد منظومة الاستهداف التي تعد شرطا لازما لتحديد أحقية استفادة الفئات الضعيفة من آلية التضامن، إذ لازالت خطوات بناء السجل الاجتماعي الموحد في مراحلها الأولى، حيث وضعت المندوبية السامية للتخطيط صيغة أولية لتنقيط الأسر، كما أن بناء قاعدة معلوماتية لتبادل المعطيات الاجتماعية لا زال محط مشاورات، وفي غياب ذلك قد تستفيد فئات اجتماعية وقد يتم إقصاء أخرى من الاستفادة من برامج الحماية بدون أي معيار موضوعي، كما أن التأخر الحاصل في إطلاق الوكالة الوطنية للسجلات قد يؤثر على دورها في تدبير المعطيات الاجتماعية الرقمية وتحيينها وحمايتها، وفي تقييم البرامج الاجتماعية وضمان تناسقها والتقائيتها.

على الرغم من أهمية التمويل التضامني في حفظ التوازن المالي لأنظمة الحماية الاجتماعية، فإنه قد يتخذ مطية لتوسيع سياسات التخلي، حيث ستشهد السنوات القادمة السحب التدريجي لدعم الدولة للمواد الأساسية، بكيفية قد تقود نحو التفكيك التدريجي لصندوق المقاصة، كما أن صعوبات تمويل بعض برامج الحماية الاجتماعية، كتعميم التعويضات العائلية، قد تدفع الحكومة إلى توسيع هوامش التمويل الجبائي، بفرض تحملات ضريبية جديدة بكيفية قد تضر ضررا بالغا بوضعية الطبقة الوسطى التي ما فتئت تتعرض لضربات قوية قد تؤثر على دورها الاقتصادي المهم.

لكن النجاح في تعميم الحماية الاجتماعية لا يمكن أن يتحقق إلا ضمن حزمة متكاملة من الإصلاحات في إطار مسار إصلاحي يروم تجسيد استحقاقات الدولة الاجتماعية، وهو ما سيفرض بلورة استراتيجية واضحة للتنمية الاجتماعية وجعل هذه الأخيرة الركيزة الأساسية للسياسات العمومية، مع إيلاء العناية البالغة للارتقاء بحكامة تدبير البرامج الاجتماعية، عبر التسريع بوضع المنظومة الوطنية للاستهداف بجعل السجل الاجتماعي الموحد مرجعية أساسية لفرز الفئات المستحقة للدعم، وعبر تحقيق التكامل بين سياسات المساعدة والحماية الاجتماعيتين، ناهيك عن عقلنة الإطار المؤسسي بتجميع المؤسسات المتدخلة ضمن شبكة وطنية للحماية والدعم الاجتماعية.

المراجع

المراجع باللغة العربية

- التفاوتات الاجتماعية والجهوية: مفاتيح للفهم ورهانات وأجوبة السياسات العمومية، مديرية الدراسات والتوقعات المالية، مجلة المالية، العدد 35 غشت 2019.
- التقرير الاقتصادي والمالي، قانون المالية لسنة 2022، وازرة الاقتصاد والمالية، 2021.
- تقرير حول تقييم نظام المساعدة الطبية، المرصد الوطني للتنمية البشرية، 2017.
- جاف بيير شوفور، المغرب في أفق 2040: الاستثمار في الرأسمال اللامادي لتسريع الإقلاع الاقتصادي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن 2017.
- الحماية الاجتماعية في المغرب واقع الحال، الحصيلة وسبل تعزيز أنظمة الضمان والمساعدة الاجتماعية، تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية رقم 34/2018.
- دراسة حول الملاءمة ومدى توافق برامج الحماية وسياسات الدعم الاجتماعي، مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية، مجلس المستشارين، 2019.
- رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول مشروع القانون رقم 72.18 المتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وبإحداث الوكالة الوطنية للسجلات، إحالة ذاتية رقم 44، 2020.
- رأي مجلس المنافسة حول موضوع المنافسة في سوق الأدوية بالمغرب، 2021.
- الشرقاوي شيماء، السياسات العامة ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية، منتدى البدائل العربي، 2017، 28 نونبر 2021، https://bit.ly/3J7U5DO
- العلوي محمد مأمون، لمغرب يكرس إصلاحاته في نظام حماية حقوق العمال، صحيفة العربي، 22 يوليوز 2021، https://bit.ly/33IVLDu
- الغاز لمياء، القطاع غير المهيكل: الخصائص الرئيسية ووتيرة التطور، مختصرات المندوبية السامية للتخطيط، عدد 16، مارس 2021.

- القويطي سناء، تعميم الحماية الاجتماعية بالمغرب.. ثورة لفائدة ملايين المواطنين وخطوة لدعم الاقتصاد، الجزيرة، 22 أبريل 2021، https://bit.ly/3ygiguS
- مذكرة تقديم حول مشروع قانون المالية لسنة 2022، وزارة الاقتصاد والمالية، 2021.
- المرشيد إبراهيم ومنصوري إبراهيم، التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورنا المستجد (كوفيد-19) في المغرب، مجلة حكامة، العدد 1، شتنبر 2020.
- ميزانية المواطن، وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، 2021.
- النموذج التنموي الجديد: تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع، التقرير العام، اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، أبريل 2021.
- هيكلة منظومة الحماية الاجتماعية للعمال بالمغرب، وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، 17 دجنبر 2021، https://bit.ly/3p417BH2

المراجع باللغات الأجنبية

- Abdellah Abil, Le nouveau contexte du développement au Maroc et la communication pour le développement, Revue de Gestion et d'économie, VOL. 3, N 2, 2015.
- Abouhani Adelghani, le Maroc : crise du modèle de développement et perspectives de changement, in Amin, Samir et al: le Maghreb enlisement ou nouveau départ, éditions L'harmattan, 1996.
- Bouanani El Idrissi Jalila, Ladraa Salwa, relance économique pendant l'état de crise sanitaire covid 19 : étude d'impact sur l'activité des entreprises industrielles au Maroc, revue française d'économie et de gestion, volume 1 : numéro 2, 2008.
- Bouayad Abdelghani & al, Political convergence and governance of sectoral policies in Morocco: strategic analysis. International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics, vol. 2 no.3, 2021.
- El Badmoussi Youssra, Universal Social Protection: A New Perspective on Social Equity in Morocco, Apr. 28, 2021, https://bit.ly/3E9OZDo
- Karsi Mohammed et al. Évaluation du modèle de gouvernance de la couverture médicale de base au Maroc. Pan African Medical Journal, vol 38, 2021.
- Karsi Mohammed et al. Évaluation du modèle de gouvernance de la couverture

médicale de base au Maroc. Pan African Medical Journal, vol 38, 2021.

- Le May Raynal, La protection sociale des enfants en Afrique en 4 exemples : des avancées prometteuses ? revue regards N° 45, 2014.
- Loewe Markus and Zintl Tina, State Fragility, Social Contracts and the Role of Social Protection: Perspectives from the Middle East and North Africa, Social Sciences 10, 2021.
- Midy Fabienne et autres, Avis d'efficience relatifs aux produits de santé à la Haute Autorité de santé : bilan et perspectives, Santé Publique, vol 27, 2015.
- morocco economic monitor building momentum for reform, international bank for reconstruction and development, 2021.
- Morocco: social protection governance support programme, African Development Bank, 2016.
- Mouaquit Mohamed, droits économiques et sociaux, in : Rabia Naciri et autres, développement démocratique et action associative au Maroc, publications d'espace associatif, Rabat, 2004.
- Note stratégique : impact social & économique de la crise du covid-19 au Maroc, haut-commissariat au plan, système des nations unies au Maroc et banque mondiale, 2020.
- Projet de Stratégie Nationale de Développement Durable 2030, Secrétariat d'Etat auprès du Ministre de l'énergie, des mines et du développement durable, chargée du développement durable, 2017.
- Saaf Abdallah et El Houdaigui Rachid, la stratégie du Maroc face au covid-19, Policy Center for the New South, 2020.
- Tatouti Rachid, La sécurité sociale au Maroc : défis, enjeux et mutations des valeurs, https://bit.ly/3FpAWLq.
- World Social Protection Report 2020-22, Regional companion report for the Middle East and North Africa, International Labour Organization, 2021.

- Zouaoui Hassan, la place de la modernisation administrative dans la politique réformatrice du nouveau règne marocain, dans : La Transition démocratique et la réforme de l'administration publique au Maghreb : interactions, enjeux et perspectives, Dialogues, 2012.